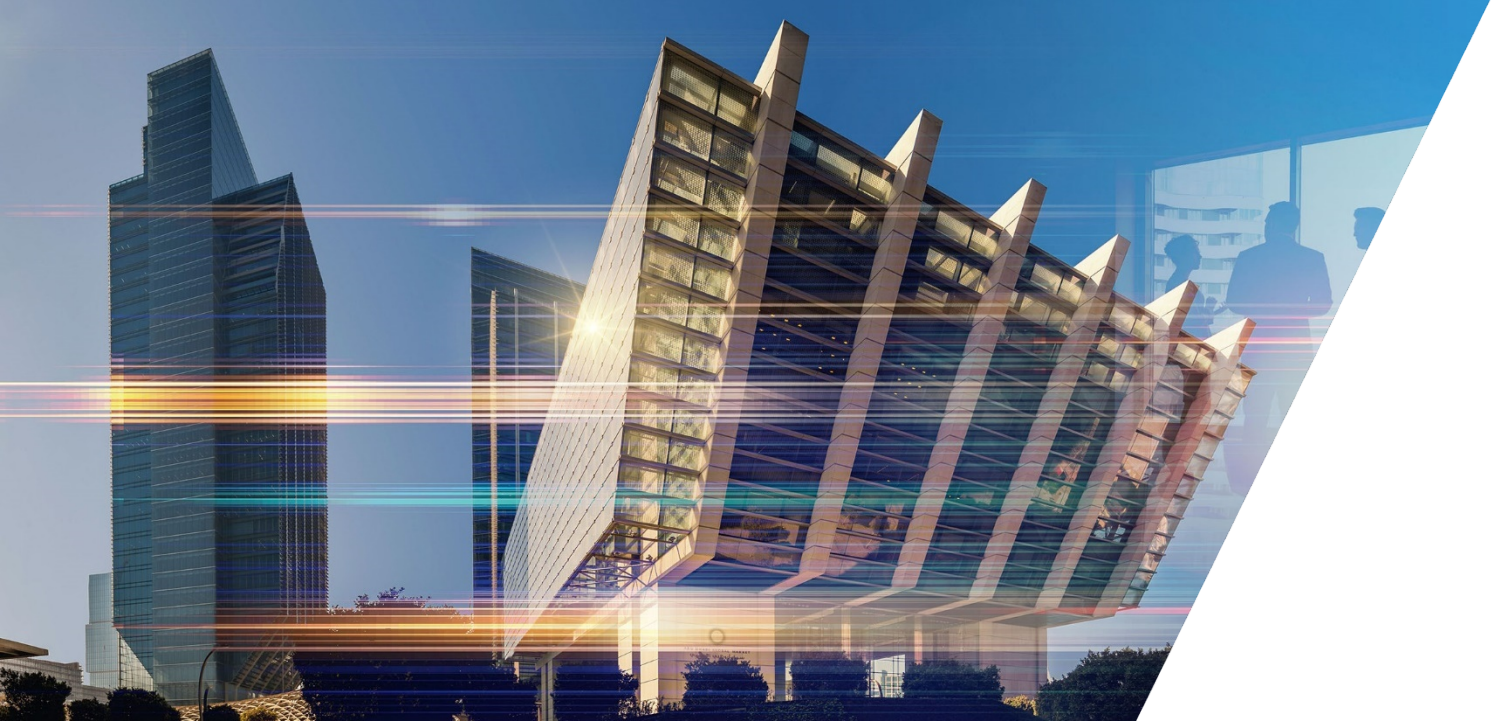




ADGM COURTS
محاكم سوق أبوظبي العالمي



**Guide to amendments to
Article 13 of Abu Dhabi
Law No. 4 of 2013**

**الدليل للتعديلات على المادة رقم 13
من قانون أبوظبي رقم (4) لسنة
2013**

**GUIDE TO
AMENDMENTS TO ARTICLE 13
OF ABU DHABI LAW NO. 4 of 2013**

**الدليل
للتعديلات على المادة رقم 13 من
قانون أبوظبي رقم (4) لسنة 2013**

Introduction

مقدمة

1. It is close to five years since Abu Dhabi Global Market ("ADGM") opened for business. This milestone provided an opportunity for the ADGM Authorities to review Abu Dhabi Law No. 4 of 2013 (the "Founding Law"). As part of that review, ADGM Courts proposed amendments to the Founding Law to enhance ADGM's dispute resolution framework in ADGM.

1. لقد مضت خمس سنوات تقريبا منذ بدء العمل في سوق أبوظبي العالمي. هذا المعلم أتاحت لسلطات سوق أبوظبي العالمي الفرصة لمراجعة قانون أبوظبي رقم (4) لسنة 2013 ("قانون التأسيس"). ومن ضمن تلك المراجعة، اقترحت محاكم سوق أبوظبي العالمي تعديلات على قانون التأسيس التي من شأنها أن تعزز إطار سوق أبوظبي العالمي لتسوية المنازعات في سوق أبوظبي العالمي.
2. The amendments to the Founding Law are contained in Law No 12 of 2020 and are referred to in this Guide as the "Amended Founding Law". They principally deal with eight matters relating to dispute resolution in ADGM. Specifically, the Amended Founding Law:

2. تتناول التعديلات على قانون التأسيس (التي وردت في القانون رقم (*) لسنة 2020 والمشار إليه في هذا الدليل بـ "قانون التأسيس المعدل"). بشكل رئيسي ثمان مسائل تتعلق بتسوية المنازعات في سوق أبوظبي العالمي. على وجه الخصوص، قانون التأسيس المعدل:

 - أ. يؤكد مكانة سوق أبوظبي العالمي كمنطقة اختصاص "مختارة"،
 - ب. يؤكد طبيعة الاختصاص القضائي لمحاكم سوق أبوظبي العالمي كاختصاص "حصري" بخصوص بعض الدعاوى والمنازعات،
 - ج. يخصص المحكمة الابتدائية بالقضايا التي تتعلق بتفسير أية مواد في نظام سوق أبوظبي العالمي،
 - د. يمنع استخدام الأحكام الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي لتنفيذ الأحكام² وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي في مناطق الاختصاص الأخرى،

¹ This is subject to one limited exception set out in paragraph 11.

² تخضع هذه المسألة لاستثناء محدد يرد في الفقرة 11.

- | | |
|---|--|
| <p>(e) codifies into law the enforcement framework set out in the Memorandum of Understanding between ADGM Courts and Abu Dhabi Judicial Department dated 11 February 2018;</p> | <p>هـ. يقنن إطار العمل التنفيذي المبين في مذكرة التفاهم المبرمة بين محاكم سوق أبوظبي العالمي ودائرة القضاء أبوظبي بتاريخ 11 فبراير 2018 بصيغة قانون،</p> |
| <p>(f) confirms ADGM Courts' status as courts of the Emirate;</p> | <p>و. يؤكد مكانة محاكم سوق أبوظبي العالمي كمحاكم للإمارة،</p> |
| <p>(g) provides that judgments made by ADGM Courts shall be issued in the name of the Ruler of Abu Dhabi; and</p> | <p>ز. ينص على أن تصدر أحكام محاكم سوق أبوظبي العالمي باسم سمو حاكم إمارة أبوظبي، و</p> |
| <p>(h) gives effect to the protection of 'Netting Agreements' in relation to the enforcement of non-ADGM judgments, decisions, orders and awards.</p> | <p>ح. يوفر حماية "اتفاقيات المقاصة" عند تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي.</p> |

ADGM's "opt in" jurisdiction

سوق أبوظبي العالمي منطقة اختصاص "مختارة"

- | | |
|--|---|
| <p>3. Articles 13(8) and (9) of the Amended Founding Law confirm ADGM's status as an "opt in" jurisdiction. That is, parties with no connection to ADGM can agree to have their civil or commercial claims or disputes determined by ADGM Courts, or by way of arbitration seated in ADGM. The Founding Law previously provided for this, but the amendments provide increased clarity in relation to ADGM's "opt in" jurisdiction and deal with any doubt about whether there is a nexus requirement for arbitrations seated in ADGM.</p> | <p>3. تؤكد المادة رقم 13(8) والمادة رقم 13(9) من قانون التأسيس المعدل على مكانة سوق أبوظبي العالمي كمنطقة اختصاص "مختارة". بمعنى أنه يمكن للأطراف التي لا تربطهم أية علاقة بسوق أبوظبي العالمي الاتفاق على اللجوء إلى محاكم سوق أبوظبي العالمي، أو اللجوء إلى التحكيم في سوق أبوظبي العالمي، للبت في دعاوهم أو منازعاتهم المدنية أو التجارية. وقد نص قانون التأسيس على ذلك مسبقاً، ولكن أضافت التعديلات مزيداً من الوضوح فيما يتعلق بسوق أبوظبي العالمي كمنطقة اختصاص "مختارة"، وتزيل أي شك حول شرط وجود ارتباط بسوق أبوظبي العالمي لعقد التحكيم في سوق أبوظبي العالمي.</p> |
| <p>4. Parties wishing to "opt in" to ADGM's jurisdiction for dispute resolution must do so in writing. The preferred way to do this is for parties to include an appropriate dispute resolution clause in their contract documentation; however, parties can also agree to "opt in" to ADGM's jurisdiction after the claim or dispute has arisen.</p> | <p>4. يجب على الأطراف الراغبة "باختيار" سوق أبوظبي العالمي كمنطقة اختصاص لتسوية منازعاتهم إثبات ذلك خطياً. وأفضل طريقة لإثبات ذلك الاختيار هي إيراد بند مناسب حول تسوية المنازعات في عقودهم. إلا أنه، يمكن للأطراف أيضاً "اختيار" سوق أبوظبي العالمي كمنطقة اختصاص بعد نشوء الدعوى أو النزاع.</p> |

"Exclusive" nature of ADGM Courts' jurisdiction

الاختصاص القضائي "الحصري" لمحاكم سوق أبوظبي العالمي

- | | |
|---|---|
| <p>5. Article 13(7) of the Amended Founding Law provides that the Court of First instance "shall have exclusive jurisdiction" in relation to the following matters:</p> | <p>5. تنص المادة رقم 13(7) من قانون التأسيس المعدل على أن يكون للمحكمة الابتدائية "الاختصاص القضائي الحصري" في المسائل التالية:</p> |
|---|---|

- (a) civil or commercial claims and disputes involving the Global Market or any of the Global Market Authorities or any of the Global Market Establishments; أ. الدعاوى والمنازعات المدنية أو التجارية التي يكون سوق أبوظبي العالمي أو أي من سلطات سوق أبوظبي العالمي أو أي من مؤسسات سوق أبوظبي العالمي طرفاً فيها،
- (b) civil or commercial claims and disputes arising out of or relating to a contract entered into, executed or performed in whole or in part in the Global Market, or a transaction entered into or performed in whole or in part in the Global Market, or to an incident that occurred in whole or in part in the Global Market; ب. الدعاوى والمنازعات المدنية أو التجارية الناشئة عن أو المتعلقة بعقد تم إبرامه أو تنفيذه أو أدائه كلياً أو جزئياً في سوق أبوظبي العالمي، أو المتعلقة بمعاملة أبرمت أو نفذت كلياً أو جزئياً في سوق أبوظبي العالمي، أو المتعلقة بواقعة حدثت كلياً أو جزئياً في سوق أبوظبي العالمي،
- (c) any appeal against a decision or a procedure issued by any of the Global Market Authorities according to the Global Market Regulations; ج. أي طعن في أي قرار أو إجراء صادر عن أي من سلطات سوق أبوظبي العالمي وفقاً لنظام سوق أبوظبي العالمي،
- (d) any request, claim or dispute which the Global Market's Courts has the jurisdiction to consider under the Global Market Regulations; د. أي طلب أو دعوى أو نزاع يكون لمحاكم سوق أبوظبي العالمي اختصاص قضائي للنظر فيه بموجب نظام سوق أبوظبي العالمي،
- (e) any issues as to the interpretation of any articles of the Global Market Regulations. هـ. أية مسائل تتعلق بتفسير أية مواد في نظام سوق أبوظبي العالمي.
6. The Founding Law previously provided that the Court of First instance "shall solely consider or decide" on these types of matters³. Article 13(7) of the Amended Founding Law provides greater clarity on the types of claims or disputes that fall within the exclusive jurisdiction of the Court of First Instance. 6. نص قانون التأسيس سابقاً أن تختص المحكمة الابتدائية "دون غيرها بالنظر و البت" في هذا النوع من المسائل⁴. المادة رقم 13(7) من قانون التأسيس المعدل أضاف المزيد من التوضيح حول أنواع الدعاوى أو المنازعات التي تقع ضمن الاختصاص القضائي الحصري للمحكمة الابتدائية.
7. The change in terminology to "shall have exclusive jurisdiction" was in keeping with the language that common law parties and practitioners were used to, and familiar with, on the issue of jurisdiction. This amendment was implemented not to alter the position but, again, to provide greater clarity for the legal and business community on the important topic of the jurisdiction of ADGM Courts. 7. قد استخدمت عبارة "يكون لها الاختصاص القضائي الحصري" بدلاً من العبارة المستخدمة في نص قانون التأسيس، وذلك للتماشي مع اللغة المستخدمة والمألوفة للأطراف و لممارسي قانون العام حول مسائل الاختصاص. ولا يهدف هذا التعديل إلى تغيير الموقف من هذه المسألة بل لإضافة المزيد من الوضوح للمجتمع القانوني ومجتمع الأعمال بشأن مسألة هامة وهي الاختصاص القضائي لمحاكم سوق أبوظبي العالمي.

³ The exception being the matter described in paragraph 5(e), as to which see paragraph 9.

⁴ الاستثناء لهذا النص هو المسألة المشار إليها في الفقرة 5(هـ)، أنظر الفقرة 9 بذلك الخصوص.

8. A similar amendment is included in Article 13(10) of the Amended Founding Law insofar as it provides that the Court of Appeal shall have “exclusive jurisdiction” to consider and decide on appeals made against the judgments or orders issued by the Court of First Instance.
8. وقد ورد تعديل مشابه في المادة رقم 13(10) من قانون التأسيس المعدل ينص على أن يكون لمحكمة الاستئناف "الاختصاص القضائي الحصري" للنظر والبت في الطعون المقدمة على الأحكام أو الأوامر الصادرة عن المحكمة الابتدائية.

Interpretation of Global Market Regulations

تفسير نظام سوق أبوظبي العالمي

9. Article 13(7) of the Amended Founding Law provides that the Court of First Instance shall have exclusive jurisdiction in relation to any issues as to the interpretation of any articles of the Global Market Regulations.
9. تنص المادة رقم 13(7) من قانون التأسيس المعدل على أن يكون للمحكمة الابتدائية الاختصاص القضائي الحصري في أية مسائل تتعلق بتفسير أية مواد في نظام سوق أبوظبي العالمي.
10. Previously, these issues were to be dealt with by the Court of Appeal. This amendment was made to reflect the practical reality that issues of statutory interpretation are more likely to be dealt with at first instance level in the cases that come before ADGM Courts, with the Court of Appeal retaining exclusive jurisdiction to decide on any appeals from judgments or orders of the Court of First Instance (including those that deal with matters of statutory interpretation).
10. في القانون التأسيسي السابق، أسند الاختصاص للنظر في هذه المسائل إلى محكمة الاستئناف. وقد تمت صياغة هذا التعديل ليعكس الواقع العملي الذي يرجح التعامل مع المسائل المتعلقة بتفسير القوانين على مستوى المحكمة الابتدائية في الدعاوى التي ترفع لدى محاكم سوق أبوظبي العالمي، مع احتفاظ محكمة الاستئناف بالاختصاص القضائي الحصري للبت في أية طعون تقدم على الأحكام أو الأوامر الصادرة عن المحكمة الابتدائية (بما في ذلك المسائل التي تتناول تفسير القوانين).

ADGM Courts’ judgments not to be used as an impermissible device for enforcement

منع استخدام الأحكام الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي كوسيلة للتنفيذ المحدود

11. Article 13(14) of the Amended Founding Law deals with what some members of the legal profession refer to as the “conduit route” for the enforcement of judgments and orders (“judgments”) that originated outside the Emirate and awards made outside ADGM. Put simply, parties cannot use ADGM for the enforcement of non-ADGM judgments and awards in other jurisdictions – the limited exception being where the originating judgment comes from another court within the Emirate.
11. تتناول المادة رقم 13(14) من قانون التأسيس المعدل ما يدعوه بعض المختصين في القانون "الوصيلة قضائية" لتنفيذ الأحكام والأوامر ("الأحكام") الصادرة خارج الإمارة وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي. ببساطة، لا يمكن لأطراف النزاع استخدام سوق أبوظبي العالمي لتنفيذ الأحكام وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي وفي مناطق اختصاص أخرى، مع استثناء محدود هو صدور حكم عن محكمة أخرى في الإمارة.
12. As a matter of principle, it has always been ADGM Courts’ position that parties should go to the place where the relevant assets are
12. من حيث المبدأ، فإن موقف محاكم سوق أبوظبي العالمي دائماً هو ضرورة رجوع الأطراف في حالة

located for the purpose of enforcement.⁵ This principle has now been given effect through the amendments to the Founding Law.

التنفيذ الى المكان الذي تقع فيه الأصول.⁶ وقد دخل هذا المبدأ حيز النفاذ من خلال تعديلات على القانون التأسيسي.

13. What that means is that if parties wish to take advantage of the favourable enforcement framework that ADGM Courts have in place with other jurisdictions (including with Abu Dhabi Judicial Department), they must submit their original dispute for determination by ADGM Courts or by arbitration in ADGM. If parties do not do this, and execution against debtor assets is to take place in a jurisdiction other than ADGM, then the judgment or award creditor must bring an enforcement application in that other jurisdiction.
13. وهذا يعني أنه في حال رغب الأطراف الاستفادة من إطار العمل المُعزز الذي تطبقه محاكم سوق أبوظبي العالمي لتنفيذ أحكام مع مناطق اختصاص أخرى (ومنها دائرة القضاء أبوظبي)، يتعين على الأطراف تقديم النزاع الأصلي أمام محاكم سوق أبوظبي العالمي أو التحكيم في سوق أبوظبي العالمي للبت فيه. إذا لم يقرم الأطراف بذلك، وكان التنفيذ على أصول المدين سيجرى في منطقة اختصاص خارج سوق أبوظبي العالمي، عندئذ يجب على المحكوم له في الحكم القضائي أو في حكم التحكيم تقديم طلب تنفيذ في منطقة الاختصاص القضائي الأخرى المعنية.
14. In practice, parties are still able to apply to ADGM Courts for the recognition and enforcement of non-ADGM judgments and awards even if there are no relevant assets in ADGM. But, save for the limited exception referred to in paragraph 11, the Registry of ADGM Courts will not affix the “executory formula” to any subsequent ADGM Courts judgment or order for the purpose of enforcement (including execution) in other jurisdictions.
14. في التطبيق العملي، يتاح للأطراف تقديم طلب لمحكمة سوق أبوظبي العالمي للاعتراف بالأحكام القضائية وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي وتنفيذها حتى في حال عدم وجود أصول ذات صلة في سوق أبوظبي العالمي. ولكن، بالاستثناء المشار إليه في الفقرة 11، لن يذيل مكتب السجل لدى محاكم سوق أبوظبي العالمي "الصيغة التنفيذية" بأي حكم أو أمر صادر لاحقاً عن محاكم سوق أبوظبي العالمي بغرض تنفيذه في أية مناطق اختصاص أخرى.

Enhanced enforcement framework between ADGM Courts and Abu Dhabi Judicial Department

تعزيز إطار عمل تنفيذ الأحكام بين محاكم سوق أبوظبي العالمي ودائرة القضاء أبوظبي

15. Articles 13(15) and (16) of the Amended Founding Law codify into law the enforcement framework that is set out in the Memorandum of Understanding between ADGM Courts and Abu Dhabi Judicial Department dated 11 February 2018. This provides for the mutual enforcement by the Abu Dhabi sister courts of each other's judgments and recognised or ratified arbitral awards – without any review on the merits being undertaken by the enforcing court. The Amended Founding Law also confirms the two routes that are available to judgment creditors for enforcement, being:
15. تدمج المادة رقم 13(15) والمادة رقم 13(16) من قانون التأسيس المعدل إطار العمل المبين في مذكرة التفاهم المبرمة بين محاكم سوق أبوظبي العالمي ودائرة القضاء أبوظبي بتاريخ 11 فبراير 2018 بصيغة قانون. وهذا يوفر تنفيذاً متبادلاً بين المحاكم الشقيقة في أبوظبي للأحكام الصادرة عن كل منهما للأخرى ولأحكام التحكيم المعترف بها أو المصدقة دون مراجعة الأسس الموضوعية من قبل المحكمة المنفذة. كما يؤكد قانون التأسيس المعدل الطريقتين المتاحين للمحكوم لهم للتنفيذ، وهما:

⁵ This is reflected in Memorandum of Understanding entered into by ADGM Courts with Abu Dhabi Judicial Department on 11 February 2018, Ras Al Khaimah Courts on 5 May 2019 and Ministry of Justice on 4 November 2019.

⁶ وقد تم بيان ذلك في مذكرة التفاهم المبرمة بين سوق أبوظبي العالمي ودائرة القضاء أبوظبي بتاريخ 11 فبراير 2018، ومذكرة التفاهم المبرمة بين سوق أبوظبي العالمي ومحكمة رأس الخيمة بتاريخ 5 مايو 2019، ومذكرة التفاهم المبرمة بين سوق أبوظبي العالمي ووزارة العدل بتاريخ 4 نوفمبر 2019.

- (a) the “direct route”, whereby the judgment creditor applies directly to the execution court for enforcement; and
- (b) the “deputisation route”, whereby the judgment creditor applies to the original court that delivered the judgment and requests that court to deputise an enforcement judge in the execution court for the purposes of enforcement.

أ. "الطريق المباشر"، حيث يقدم المحكوم له طلب التنفيذ الى محكمة التنفيذ مباشرة؛ و

ب. "الإنبابة" حيث يقدم المحكوم له طلب التنفيذ إلى المحكمة الأصلية التي أصدرت الحكم ويطلب منها إنبابة قاضي التنفيذ في محكمة التنفيذ لأغراض التنفيذ.

16. To date, there have been 19 judgments that have successfully been referred to Abu Dhabi Judicial Department under the “direct route” provided for in the Memorandum of Understanding – with these enforcement cases in various stages of the enforcement process. These amendments to the Founding Law are an important development because it elevates the enforcement mechanism contained in the Memorandum of Understanding to a matter of law – and should provide parties with increased confidence that ADGM Courts’ judgments and recognised awards will be enforced by its sister court, Abu Dhabi Judicial Department.

16. حتى تاريخه، تمت إحالة 16 حكماً قضائياً بنجاح إلى دائرة القضاء أبوظبي وفقاً "للطريق المباشر" المنصوص عليه في مذكرة التفاهم، وقد وصلت قضايا التنفيذ المذكورة إلى مراحل مختلفة من إجراءات التنفيذ. تعتبر التعديلات على قانون التأسيس تطوراً هاماً لأنها جعلت آلية التنفيذ المتفق عليها في مذكرة التفاهم قانوناً، مما يعطي الأطراف مزيداً من الثقة بإمكانية تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي وأحكام التحكيم المعترف بها من قبل محكمتها الشقيقة دائرة القضاء أبوظبي.

ADGM Courts confirmed as courts of the Emirate

تأكيد على مكانة محاكم سوق أبوظبي العالمي كمحاكم للإمارة

17. Article 13(1) of the Amended Founding Law confirms ADGM Courts’ status as “courts of the Emirate”. This was never in doubt because constitutionally ADGM is a part of Abu Dhabi. However, it provides useful clarification for parties and courts from other jurisdictions who may not be familiar with ADGM and how, constitutionally, it fits into the jurisdictional landscape of the United Arab Emirates. This may become of particular relevance when it comes to the enforcement of ADGM Courts’ judgments and awards under international treaties and conventions to which the United Arab Emirates is a signatory.

17. تؤكد المادة رقم 13(1) من قانون التأسيس المعدل على مكانة محاكم سوق أبوظبي العالمي "كمحاكم للإمارة". ولم يكن هناك شك في ذلك على الإطلاق، لأنه بموجب الدستور يعتبر سوق أبوظبي العالمي جزء من إمارة أبوظبي. غير أن التعديل يوضح بشكل مفيد للأطراف ومحاكم مناطق الاختصاص الأخرى الذين قد لا يكونون على دراية بسوق أبوظبي العالمي وبكونه، وفقاً للدستور، جزء من مخطط مناطق الاختصاص في الإمارات العربية المتحدة. وقد يكون لهذا النص أهمية خاصة عند تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي وأحكام التحكيم الصادرة بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها.

Judgments to be issued in the name of the Ruler of Abu Dhabi

صدور الأحكام باسم سمو حاكم إمارة أبوظبي

18. Article 13(2) of the Amended Founding Law mandates that judgments made by ADGM

18. تقضي المادة رقم 13(2) من قانون التأسيس المعدل بصدور أحكام محاكم سوق أبوظبي العالمي باسم سمو

Courts shall be issued in the name of the Ruler of Abu Dhabi. This amendment was introduced for similar reasons to those set out in paragraph 17 and should assist with clarifying the status of ADGM Courts' judgments on the international stage.

حاكم إمارة أبوظبي. وقد تم إدراج هذا التعديل لنفس الأسباب المبينة في الفقرة 17، وينبغي أن يساهم بتوضيح مكانة الأحكام الصادرة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي على المستوى الدولي.

Protection of 'Netting Agreements' in the enforcement of non-ADGM judgments, orders, decisions and awards.

حماية "اتفاقيات المقاصة" في تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي

19. Article 13(17) of the Amended Founding Law gives effect to any provisions for the protection of Netting Agreements under the ADGM Regulations in relation to the enforcement of non-ADGM judgments, orders, decisions and awards. Netting Agreement is defined in the amended Founding Law as "any agreement or master agreement between two parties which provides for the netting of present or future payment or delivery obligations or entitlements and any related margin, collateral or security arrangements, in connection with those types of qualified financial contracts as the Board of Directors may designate."

19. تنص المادة رقم 13(17) من قانون التأسيس المعدل على تنفيذ أية أحكام تتعلق بحماية اتفاقيات المقاصة عند تنفيذ الأحكام والقرارات والأوامر وأحكام التحكيم الصادرة خارج سوق أبوظبي العالمي بموجب نظام سوق أبوظبي العالمي. وقد تم تعريف اتفاقية المقاصة في قانون التأسيس المعدل بأنها "أية اتفاقية أو اتفاقية رئيسية تبرم بين طرفين لغايات مقاصة أية دفعة حالية أو مستقبلية أو تسليم التزامات أو مستحقات وأية ترتيبات هامش أو ضمان أو تأمين متعلقة بها، بخصوص تلك الأنواع من العقود المالية المؤهلة التي يحددها مجلس الإدارة."

Conclusion

خاتمة

20. This Guide was prepared for the assistance of the global and local business and investor communities and their advisors. ADGM Courts believe that by providing detailed information on the amendments to the Founding Law, including the policy behind them, will lead to a greater understanding and appreciation of ADGM's enhanced dispute resolution framework. ADGM Courts remain available to respond to any enquiries via email to: enquiry@adgmcourts.com

20. أعد هذا الدليل لمساعدة الأعمال الدولية والمحلية و مجتمعات المستثمرين و مستشاريهم. محاكم سوق أبوظبي العالمي تقوم بتقديم معلومات مفصلة للتعديلات في قانون التأسيس، فيما في ذلك السياسة ورائه، هذا سيؤدي إلى تفاهم و تقدير أكبر في تعزيز إطار تسوية المنازعات لسوق أبوظبي العالمي. في الوقت الراهن، ترد محاكم سوق أبوظبي العالمي على أي استفسار عبر البريد الإلكتروني: enquiry@adgmcourts.com